

DB3/DEB/SSEB

ملخص التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرافق لقانون المالية لسنة 2016

سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، البالغ عددها 205 مرفقا، نسبة إنجاز الموارد في حدود **91,6%** ونسبة تنفيذ النفقات بلغت حوالي **47,4%** خلال سنة **2014**.

يندرج التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرافق لقانون المالية لسنة **2016** في إطار تفعيل المقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي لقانون المالية، والهادفة إلى عقلنة إحداث واستعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك من خلال مجموعة من التدابير أهمها : حذف المرافق التي لا تمثل مواردها الذاتية، ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداثها، نسبة **30%** على الأقل من إجمالي الموارد المأذون بها برسم قانون المالية للسنة المذكورة، وعدم السماح بإدراج نفقات الموظفين في ميزانياتها وكذا منع دفع مبالغ من ميزانية هذه المرافق لفائدة أي حساب خصوصي للخرينة أو أي مرفق آخر من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. هكذا، وابتداء من يناير **2019**، وبعد مرور ثلاث سنوات من دخول مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية حيز التنفيذ، سوف تتم مراجعة مدى احترام شروط أهلية المرافق الجديدة المحدثّة خلال سنة **2016**.

ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، سواء على مستوى الإنجازات أو على مستوى التوقعات والآفاق، وكذا إبراز أدائها فيما يتعلق بتحصيل الموارد الذاتية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

هذا، وقد تم تخصيص الجزء الأول من هذا التقرير للمقارنة بين الإنجازات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي **2013** و**2014**، خاصة فيما يتعلق بتحصيل الموارد الذاتية ووتيرة تنفيذ النفقات، مع التركيز على مساهمتها حسب مجالات التدخل. وينبغي التذكير في هذا الصدد بأن عدد هذه المرافق قد بلغ **205** مرفقا سنة **2015** بعد إحداث مرفق جديد يسمى: "المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد" تحت إشراف إدارة الدفاع الوطني. وتتوزع هذه المرافق على **8** مجالات، حسب الوظائف الكبرى للدولة وهي :

مجال الصحة (90 مرفقاً) ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر (55 مرفقاً) ومجال النقل والماء والبنىات التحتية الاقتصادية الأخرى (16 مرفقاً) ومجال أنشطة اقتصادية أخرى (19 مرفقاً) ومجال السلطات العمومية (9 مرافق) ومجال الأنشطة الترفيهية (7 مرافق) ومجال أنشطة اجتماعية أخرى (5 مرافق)، ثم مجال الفلاحة والغابات والصيد البحري (4 مرافق).

هكذا، يوضح توزيع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات تدخلها هيمنة المرافق ذات الطابع الاجتماعي والتي تمثل 73% من مجموع المرافق أي ما يعادل 150 مرفقاً، خاصة تلك العاملة في مجال الصحة (90 مرفقاً) ومجال التكوين (55 مرفقاً).

وقد بلغت موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 6.908,76 مليون درهم سنة 2014، مقابل توقعات في حدود 7.542,79 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 91,6%: تمثل 2.105,9 مليون درهم منها موارد ذاتية بمعدل تحصيل بلغ 69,7%، و 945,52 مليون درهم بمثابة إعانات من الدولة لبعض المرافق (خاصة تلك العاملة في مجالات الصحة والتعليم والتكوين المهني بمعدل 88% من مجموع الإعانات)، وتمثل 3.857,37 مليون درهم فوائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار للسنة المالية الفارطة، أي سنة 2013.

أما على مستوى النفقات، فقد سجلت حوالي 2.856,60 مليون درهم مقارنة بتوقعات في حدود 6.021,14 مليون درهم سنة 2014، أي ما يمثل نسبة إنجاز في حدود 47,4%. وقد بلغت نفقات الاستغلال حوالي 1.917,99 مليون درهم بمعدل إنجاز في حدود 57,8%، ونفقات الاستثمار 938,61 مليون درهم وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بحوالي 34,7%.

في حين، سجل متوسط معدل تغطية المداخيل الذاتية للنفقات حوالي 73,72%، حققت بموجبها المرافق العاملة في مجال النقل والماء والبنىات التحتية الاقتصادية الأخرى نسبة 28,1%، والمرافق العاملة في مجال الصحة نحو 27,3%. وقد عرفت هذه النسبة تراجعاً بحوالي 8,13% مقارنة مع سنة 2013 التي سجلت 81,85%، تم رصده بالخصوص لدى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال النقل والماء والبنىات التحتية الاقتصادية الأخرى ومجال السلطات العمومية والخدمات العامة ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر، وذلك بنسب انخفاض قدرت على التوالي ب 35,5% و 12,7% و 11,8%.

هذا، وتجدر الإشارة إلى كون مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الفلاحة والصيد والغابات، وتلك العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية قد سجلت أداء مهما على مستوى إنجاز المداخيل الذاتية، وذلك بنسبة تحصيل بلغت على التوالي 281,2% و 115,6%. كما حققت المرافق العاملة في مجالات الصحة والأنشطة الترفيهية أعلى نسب تنفيذ النفقات بلغت على التوالي 64,2% و 58,8%.

من جهة أخرى، يتناول **الجزء الثاني** من هذا التقرير الإنجازات العينية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة **2014** ومستوى تقدم تنفيذ برامج عملها برسم سنة **2015**، وكذا برامج عملها المتوقعة برسم قانون المالية لسنة **2016**. وذلك بغية الوقوف على مدى تحسن الخدمات المقدمة للمرتفقين، من خلال رصد تطور مؤشرات قياس النتائج التي تكون في معظمها مؤشرات تتعلق بالإنتاج أو الأنشطة.

فعلى سبيل المثال، سجلت المرافق العاملة في مجال الصحة أداء مهما برسم سنة **2014**، وذلك من خلال الرفع من عدد الوافدين على المستشفيات بنسبة **11%** وزيادة عدد الفحوصات الخارجية المتخصصة بمعدل **21,2%** مقارنة مع سنة **2012**، وتوسيع الإصلاح الاستشفائي عن طريق إشراك ثلاثة مستشفيات جديدة (وهي العرائش وتطوان وطانطان)، وكذا بلوغ نسبة **99%** كمعدل تغطية نظام "الراميد" لإجمالي الفئات المستهدفة، مع تسجيل أقل من **15** يوما كمتوسط مدة تسليم البطائق.

كما نجحت المرافق العاملة في مجال النقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى في إنجاز مجموعة من العمليات برسم سنة **2014**، ويتعلق الأمر أساسا بالتهيئة الثقيلة لـ **300** كلم من الطرق عبر تخصيص **26.180** يوم عمل للصيانة المتواصلة، وإرساء نظام معلوماتي لمراقبة وتتبع نشاط النقل الجوي بالمغرب، وإنشاء مصلحة لتتبع السلع الخطيرة بشراكة مع سلطات الموانئ المغربية، وكذا تحسين خدمات الأرصاد الجوية في المجال الفلاحي والبحري والبيئي عبر إنجاز **51** عملية في إطار برنامج "الغيث" للاستمطار الاصطناعي واقتناء رادارين بحرين واستغلال **20** محطة أوتوماتكية ثابتة لقياس جودة الهواء.